الأمم المتحدة

A/HRC/31/51

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية الثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء المعَدّ عملاً بقرار المجلس ٩/٢٢. وتستكشف المقررة الخاصة في التقرير الحواجز الهيكلية والثقافية والقانونية والاقتصادية والإيكولوجية التي تعترض المرأة في إعمال حقها في الغذاء. ويحدد التقرير أمثلة على الممارسات الجيدة، ويوضح كيف تؤدي زيادة حصول المرأة على الأصول والسيطرة عليها إلى آثار إيجابية على الأمن الغذائي للأسرة المعيشية وتغذية الطفل والرفاه العام للمرأة وأسرتها. ويشجع التقرير الدول على التركيز على السياسات المراعية للمنظور الجنساني في جميع الميادين، ولا سيما في سياق تغير المناخ، من أجل تحقيق المزيد من التقدم في إعمال حق المرأة في الغذاء.

190116 220116 GE.15-23023 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدمة ٣

ثانياً- الحواجز الاجتماعية والثقافية والهيكلية ٥

ثالثاً- الحواجز القانونية ٦

ألف - حقوق الملكية ٨

باء - حقوق الملكية الفكرية ١١

رابعاً- الحواجز الاقتصادية ١٣

ألف - تغير السياسة الاقتصادية العالمية وظهور النماذج التجارية في مجال الزراعة ١٣

باء - الأعباء الإضافية على المزارعات ١٤

جيم - سبل العيش غير الزراعية المتاحة للمرأة وحقها في الغذاء ١٧

خامساً- الحواجز الإيكولوجية - تغير المناخ ١٨

ألف - ما أهمية المرأة في سياسات تغير المناخ؟ ١٩

باء - كيف يمكن ضمان أن تكون سياسات تغير المناخ مراعية للمنظور الجنساني؟ ٢٤

سادساً- ما هي ضرورة التحليل الجنساني لتناول مسألة الحق في الغذاء؟ ٢٥

سابعاً- الخلاصة ٢٦

أولاً- مقدمة

١- كانت المساواة بين الرجل والمرأة من بين أهم الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان منذ صدور ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وتقع نفس المبادئ المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز في صلب عهدين، هما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[(١)]. ويُلزِم العهدان كلاهما، في مادتيهما ٣، الدول الأطراف بضمان المساواة بين الرجل والمرأة في التمتّع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢- وتقدم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إرشادات بشأن التزامات الدول بضمان المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في التمتّع بجميع حقوق الإنسان. وتنص المادة ١٤ من الاتفاقية المتعلقة بالمرأة الريفية على تدابير ملموسة لتهيئة بيئة تُمكّن المرأة من التمتّع بالمساواة في المعاملة، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي والإصلاح الزراعي وفي مخططات الاستيطان في الأراضي. وتضمن الاتفاقية أيضاً حق المرأة في تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة (المادة ١٢). وتقدم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضاً إرشادات جيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها انتهاك حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياقات اجتماعية مختلفة، وهي تساعد على توضيح الحاجة إلى انتهاج نهج متكامل عند تناول حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء.

٣- وعلى الرغم من الإطار القانوني المصمم لحماية المرأة، فإنها تعاني من الفقر والجوع بمستويات غير متناسبة. ولا يزال التمييز بين الجنسين والعنف على صعيد المؤسسات يفرضان حواجز تحول دون تمتّع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة الحق في غذاء كاف وتغذية كافية، ولم يتحسن وضع النساء والفتيات بشكل كبير، على الرغم من الدعوات المتكررة لإدراج منظور جنساني في برامج التنمية وفي السياسات الاجتماعية.

٤- وتصل نسبة النساء بين جياع العالم إلى ٧٠ في المائة وهن يعانين بشكل غير متناسب من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي[(٢)]. وهذه النسبة كبيرة جداً في بعض من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وعلى سبيل المثال، تعاني أكثر من ثلث النساء في عدد من بلدان جنوب آسيا من نقص الوزن[(٣)]. وقد أدى سوء التغذية، وعدم توافر الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية،

---

(١) الفقرة ١ من المادة ٢ في العهدين.

(٢) انظر (A/HRC/16/40) دراسة اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء، الفقرة ٢٩.

(٣) K. Von Grebmer et al. "Global Hunger Index: The Challenge of Hunger — Building Resilience to Achieve Food and Nutrition Security." Bonn: Welthungerhilfe; Washington D.C.: International Food Policy Research Institute; Dublin: Concern Worldwide, (2013).
منظمة الأغذية والزراعة، http://www.fao.org/ag/agn/nutrition/bgd_en.stm.

والفرص الاقتصادية المحدودة والإهمال العام إلى استبعاد نساء من المجتمع العالمي يزيد عددهن عن عدد الرجال الذين قتلوا في حروب القرن العشرين مجتمعين[٤].

٥- ومن الناحية الأخرى، فإن المزارعات مسؤولات عن زراعة وحراثة وحصاد أكثر من ٥٠ في المائة من الغذاء العالمي[٥]. وفي أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الكاريبي، تنتج النساء ما يصل إلى ٨٠ في المائة من المواد الغذائية الأساسية، وفي آسيا تشكل النساء ٥٠ إلى ٩٠ في المائة من القوى العاملة المستخدمة لإنتاج الأرز[٦]. وعلاوة على ذلك، تعمل معظم المزارعات في كثير من أنحاء العالم أساساً في مجال زراعة الكفاف.

٦- وعلى الرغم من أن النساء ينتجن ويوفرن الغذاء، فإنهن آخر من يحصل على الغذاء لأنفسهن في كثير من الأحيان. وغالباً ما تكون المرأة مغيبة عن عمليات صنع القرار ونادراً ما تكون صاحبة حقوق فردية، وليس مجرد فرد في المجتمع أو أم أو مزارعة أو مقدمة للرعاية. وفي الواقع، تُلاحظ الفجوات بين الجنسين في إمكانية الحصول على جميع الموارد الإنتاجية، مثل الأراضي والبذور والأسمدة وتدابير مكافحة الآفات والأدوات الميكانيكية والائتمان وخدمات الإرشاد الزراعي. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "... فإن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات والفرص من أسباب ضعف الأداء في القطاع الزراعي، وتؤدي إلى أوجه قصور في الغذاء والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتنمية عموماً"[٧].

٧- وسيؤدي تحسين هذا الوضع بالنسبة للمرأة إلى مزايا كبيرة للمجتمع ككل. وتشير تقديرات إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في المحاصيل الزراعية سيفضي إلى زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسب تتراوح ما بين ٢,٥ و٤ في المائة. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى تقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بنسب تتراوح ما بين ١٢ و١٧ في المائة، أي ما يصل إلى ١٥٠ مليون شخص تقريباً[٨].

٨- وبالنظر إلى الأهمية الحيوية للمرأة في المنظومة الغذائية العالمية، وكذلك، في ميزانيات الأسر، سيعرض هذا التقرير أولاً التمييز المستمر والحواجز الهيكلية التي تعترض النساء والفتيات في عدة مجالات. وعلى الرغم من الاعتراف بالدور الحيوي للمرأة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

(٤) A.A. Pisciotta, Sympoium: Making the case: Rule of Law in the Emerging Development Agenda : Post-2015 Development Goals for Gender Equality and Empowerment of Women, 21 Sw. J. Int'l L. 303, 304 (2015). P 304 and 305.

(٥) المرجع السالف الذكر (A/HRC/16/40)، الفقرة ٢٩.

(٦) http://www.fao.org/docrep/x0262e/x0262e16.htm.

(٧) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة — أداة لوضع سياسات وبرامج الزراعة والتنمية الريفية المراعية للمنظور الجنساني، http://www.fao.org/docrep/017/i3153e/i3153e.pdf، الصفحة ١.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة – سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية"، (روما، ٢٠١١) الصفحة iv.

وفي السياسات العامة، فإن وضع المرأة فيما يتعلق بتنفيذ الحق في الغذاء لا يزال حرجاً. وسيتناول هذا التقرير الحواجز الثقافية والقانونية والاقتصادية والبيئية التي تعوق إعمال الحق في الغذاء على قدم المساواة. كما يتناول الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في وضع حلول للتحديات القائمة مثل القضاء على الجوع، والحفاظ على الأمن الغذائي وحفظ الموارد الطبيعية. ويركز التقرير بشكل خاص على أهمية السياسات المراعية للمنظور الجنساني في سياق تغير المناخ، والضعف الشديد للمرأة الريفية.

ثانياً- الحواجز الاجتماعية والثقافية والهيكلية

٩- تعاني المرأة من الحرمان على عدة مستويات اجتماعية، ويعزى هذا الحرمان بدرجة كبيرة إلى تأثير النظم الذكورية. وتمارس جميع المجتمعات شكلاً من أشكال الهيكلة الاجتماعية القائمة على أدوار الجنسين، ما يستتبع تداعيات كبيرة في البلدان النامية حيث تكون الموارد شحيحة للغاية. ويؤثر التقسيم الطبقي على حق المرأة في إنتاج الغذاء بمنعها من الحصول على مدخلات الإنتاج. ويمكن أن يحدث ذلك إما نتيجة للحواجز القانونية التمييزية أو بسبب الطريقة التي تعمل بها قوى السوق، والتي تؤدي إلى حرمان المرأة. وتتأثر المرأة أيضاً بالهياكل الذكورية التي تيسر المعاملة غير المتساوية في سوق العمل. وحتى في حالة تمتّع المرأة بحقوق قانونية متساوية، فإن هذه الحقوق تفشل في كثير من الأحيان في تخطي الحواجز الهيكلية.

١٠- ويؤدي الفصل الاجتماعي الذي يقوم على نوع الجنس إلى زيادة حرمان المرأة عندما يكون مقترناً بأشكال أخرى من التمييز القائم على الدين والعرق والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية والطائفة.

١١- وعلى سبيل المثال، تزيد احتمالات تعرض نساء الشعوب الأصلية اللاتي يعشن في المناطق الريفية للحرمان من حيث إعمال حقوقهن، وهو اتجاه تشهده أفريقيا جنوب الصحراء حيث لا تتمتع نساء الشعوب الأصلية بنفس المستوى من الحقوق في الأراضي والحقوق المتصلة بالصحة والتعليم الذي تتمتع به نساء غير الشعوب الأصلية في بلدان المنطقة[٩].

١٢- وتعاني الفتيات والنساء من التمييز فيما يتعلق بحقهن في الغذاء في جميع مراحل الحياة. وفي العديد من البلدان، تحصل المرأة على كمية غذاء أقل من شريكها الذكر بسبب وضعها الاجتماعي الأدنى. وفي الحالات القصوى، قد يؤدي تفضيل الأطفال من الذكور إلى وأد الإناث، بما في ذلك عن طريق حرمانهن من الغذاء[١٠]. وتتوقف بعض الأمهات عن إرضاع مولوداتهن قبل الأوان ليحاولن

(٩) تقرير بديل للتقرير الدوري لجمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠١٣)، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/JointNGOsubmission_DRCForTheSession55_en.pdf.

(١٠) انظر E/CN.4/2002/83، الفقرة ٧٤.

الحمل بذكر، وهو ما قد يزيد من مخاطر العدوى والمخاطر الأخرى إذا استُخدمت مياه غير نقية مع غذاء بديل عن لبن الأم. وينطبق تمييز مماثل على المسنات اللاتي يملن إلى أن يكن أقل إلماماً بالقراءة والكتابة من المسنين من الرجال، في أجزاء كثيرة من العالم؛ ويحد ذلك فرص توظيف النساء في أنشطة التنمية المجتمعية ومشاركتهن وإبلاغ صوتهن فيها ويجعلهن أقل قدرة على إعالة أنفسهن.

١٣- ويعتبر العنف الهيكلي من الحواجز التي لم تُبحث بشكل كاف فيما يتعلق بحق المرأة في غذاء كاف وتغذية كافية. ويعوق العنف القائم على نوع الجنس، وهو شكل أولي من أشكال التمييز، المرأة من المساهمة في إعمال حقها في غذاء كاف وتغذية كافية، وفي الجهود المبذولة للتغلب على الجوع وسوء التغذية[١١]. ويسيطر بعض الرجال على سلوك المرأة ويرصدون عملها الغذائي في المنزل. ويعتبر إخفاق المرأة في إعداد ما يناسب الرجل من طعام ووجبات مبرراً شائعاً لاتخاذ إجراء "تأديبي".

١٤- وعلاوة على ذلك، تعاني الفتيات والمراهقات اللاتي يتزوجن وهن أطفال بسبب التقاليد أو قسراً من تداعيات عبء العمل الثقيل ويحرمن من حقهن كأطفال، بما في ذلك حقهن في تغذية وتعليم كافيين. فعليهن أداء أحجام كبيرة من العمل المنزلي، ويكن مسؤولات عن تربية الأطفال وهن لا يزلن أطفالاً[١٢]. ويعد حمل المراهقات نتيجة طبيعية لزواج الأطفال والمضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة هي السبب الثاني للوفاة بين الفتيات البالغات من العمر ١٥ إلى ١٩ سنة على الصعيد العالمي[١٣].

ثالثاً- الحواجز القانونية

١٥- يمكن القول إن الأسباب الكامنة وراء عدم حصول المرأة على الغذاء الكافي يرتبط بانقطاعين هيكليين يقعان عند مفترق الطرق بين حقوق المرأة والحق في الغذاء[١٤]. ويحيل الانقطاع الأول إلى فشل القانون الدولي في منح المرأة حقها في الغذاء بشكل كامل. وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يُمنح الحق في الغذاء *للشخص نفسه وأسرته*. وعلى الرغم من تأكيد التعليق العام رقم ١٢ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووثائق أخرى على القصد غير التمييزي للحق في الغذاء، فإن اللغة القديمة التي تكرس تفوق الرجل تشوه صيغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(١١) Bellows, Jenderedjian. 2016. Chap 3, Violence and the Right to Adequate food and Nutrition, in Bellows et al. pp. 108-161 (108).

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الزواج المبكر: ممارسة تقليدية ضارة، http://www.unicef.org/publications/files/Early_Marriage_12.lo.pdf.

(١٣) حمل المراهقات، المركز الإعلامي لمنظمة الصحة العالمية، http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/.

(١٤) Bellows, Valente, Lemke, Núñez BdL. 2016. Gender, Nutrition, and the Human Right to Adequate Food: Toward an Inclusive Framework. Routledge.

والعهد. وفي الوقت نفسه، تستعرض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عموماً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عدا الحق في الغذاء، الذي لا يتم التطرق إليه إلا بشكل غير مباشر من خلال تناول وضع المرأة الريفية. وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل أيضاً، لا يتم التطرق إلى مسألة الحصول على الغذاء وكفايته بالنسبة للنساء البالغات والمراهقات إلا فيما يتعلق بالحوامل والمرضعات[١٥].

١٦- ويتصل الانقطاع الثاني بالفصل الهيكلي للتغذية عن حق الإنسان في غذاء كاف، حيث جرى التركيز على زيادة إنتاج الغذاء وليس الحصول على الغذاء على نطاق واسع وعلى قدم المساواة. ولا يتناول قانون الأمم المتحدة للمعاهدات، سواء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو اتفاقية حقوق الطفل، التغذية كعنصر من العناصر المكونة للحق في الغذاء لجميع النساء، وإنما للحوامل أو المرضعات، وبالتالي فإنه يركز على المرأة في دورها الإنجابي كأم[١٦].

١٧- وتواجه المرأة بالإضافة إلى ذلك العديد من الحواجز القانونية في القانون المحلي، وهي حواجز تمنعها من تمتّعها الكامل بحقها في الغذاء، بما في ذلك حقوق الملكية، والحقوق في الأراضي، وحقوق الملكية الفكرية. وتمنع هذه الحواجز القانونية المرأة أيضاً من الحفاظ على سبل العيش التي توفر الدخول المستدامة اللازمة لشراء الغذاء، وبالتالي تعوق حق المرأة في الغذاء وقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي.

١٨- وبدلاً من تمكين المرأة لتأمين سبل عيش مستقرة، فإن القوانين الرسمية والعرفية تشكل في كثير من الأحيان حواجز أمام الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وكما أشارت منظمة الأغذية والزراعة فإن "أسواق الائتمان ليست محايدة جنسانياً"، وقد تجد المرأة نفسها ممنوعة من إبرام عقود، أو فتح حسابات مصرفية، أو من الدخول في اتفاقات القروض[١٧].

١٩- وتمنع الحواجز القانونية أيضاً الرجال والنساء من الاستفادة على قدم المساواة من العمل المأجور من خلال القبول بنظم التمييز الصريح ضد المرأة في مكان العمل. وفي عام ٢٠١٤، كان لا يزال لدى ٧٧ بلداً من أصل ١٤٠ بلداً قدمت بيانات قيوداً قانونية على نوع أنشطة العمل المأجور المتاح للمرأة[١٨]. وحتى في الحالات التي يتاح فيها تكافؤ فرص العمل، فلا تكون هناك

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع السالف الذكر، الصفحات ٥٨-١٠٨.

(١٧) المرجع السالف الذكر، منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة – سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية"، التصدير، الصفحة ٣٣.

(١٨) البنك الدولي ٢٠١٥ج. "قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون". تم الاطلاع عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

مساواة في الأجر: ٥٩ بلداً فقط من نفس عينة البلدان تقتضي قانوناً المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة[١٩].

٢٠- وأخيراً، إن الحواجز القانونية يمكن أن تضطرّ النساء إلى الاختيار بين المسؤوليات المنزلية والعمل خارج البيت. وبوصفهن الراعيات الأوليات للأطفال والأسر، فلا يُسمح للنساء دائماً بالانخراط في العمل المأجور، وقد تمنع قوانين الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية المرأة من اتخاذ قرار في هذا الشأن بدون إذن زوجها. وفي الوقت نفسه، لدى بعض البلدان قوانين تمييزية للغاية بشأن الأسرة تعطي للأزواج سلطة على زوجاتهم بما في ذلك حقوق على الممتلكات، وتقديم طلبات الطلاق. كما تكافح المرأة في كثير من الأحيان من أجل حماية الأمومة ورعاية الطفل نظراً لتحملها المسؤولية الرئيسية عن العمل المنزلي.

ألف- حقوق الملكية

١- الحقوق في الأراضي

٢١- من أهم العوامل التي تسمح للمرأة بالنمو كمنتجة للمواد الغذائية - إما لزيادة الدخل أو إنتاج أغذية الكفاف - هي قدرتها على تملك الأراضي والوصول إليها. وللأسف، فإن استبعاد المرأة من ملكية الأراضي يشكل ظاهرة عالمية. وتتراوح نسب ملكية النساء للأراضي في أفريقيا ما بين ٥ في المائة و٣٠ في المائة[٢٠]. وفي دراسة حديثة حول وضع المرأة وحقها في الأراضي في أمريكا الوسطى، خلص الباحثون إلى أن هناك قوانين في جميع البلدان تقر بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك فجوة عميقة بين المساواة الرسمية والمساواة في الواقع العملي. وينتج عن هذه الفجوة امتلاك النساء لأراض أقل، وتكون الأراضي المملوكة للنساء عادةً أقل جودة ولا تحظى بالقدر نفسه من الأمن القضائي مقارنةً بالأراضي المملوكة للرجال. وتبلغ نسبة الأراضي المملوكة للنساء في أمريكا الوسطى ما بين ١٢ و٢٣ في المائة فقط[٢١].

٢٢- وتُبرهن الفلبين أيضاً على التوزيع التمييزي للأراضي. ففي حين أن البلد يسمح قانوناً للنساء بامتلاك الأراضي، فإن "اختفاء" النساء في منظومة الإنتاج الغذائي أدى إلى حواجز هيكلية تمنعهن من الوصول إلى الموارد الإنتاجية. وهناك ارتباط بين ملكية الأراضي والحصول على الموارد الإنتاجية بما في ذلك الائتمان، والمدخلات، وأصناف البذور والأسمدة غير العضوية، والمعدات الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي بما في ذلك الائتمان. ونتيجة لذلك، تستفيد أقل

(١٩) البنك الدولي ٢٠١٥ج. "قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون". تم الاطلاع عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

(٢٠) Marcela Villarreal, Decreasing Gender Inequality in Agriculture: Key to Eradicating Hunger, 20 Brown J. World Aff. 169 (2013-2014).

(٢١) Tierra para nosotras, Propuestas políticas de las mujeres rurales centroamericanas para el acceso a la tierra, 2015, Red Centroamericana de Mujeres Rurales Indigenas y Campresinas (RECMURIC).

من ٣ في المائة من النساء اللاتي يعملن في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك في الفلبين من خدمات الدعم مثل الائتمان، والبذور، والتدريب، والحصول على التكنولوجيا، مما يجعل من المستحيل تقريباً تأمين دخل وسبل عيش مستدامين[٢٢].

٢٣- وتعد معدلات الملكية في صفوف النساء مؤشراً هاماً على الفقر، وعاملاً رئيسياً لتأمين زيادة المشاركة في صنع قرارات الأسرة المعيشية. وقد ثبت أن منح المرأة استقلالية في اتخاذ القرارات اليومية يُحسّن الصحة الإنجابية، وتغذية الأسرة، ورفاهية الطفل. وتساعد ملكية الأراضي أيضاً على النهوض بدور المرأة في إدارة شؤون المجتمع وتعزيز قوتها التفاوضية[٢٣].

٢- الإرث

٢٤- يمثل الإرث في كثير من الأحيان الطريق الرئيسي لحيازة المرأة للأراضي، ولكن لا تزال المرأة أقل احتمالاً لإرث الأراضي مقارنة بالرجال. وعادة ما يتحدد الإرث من خلال الممارسات المتصلة بالزواج. ومن خلال نظام الأصول الأبوية، وهو النظام المجتمعي الأكثر شيوعاً، فإن الأبناء من الفتيان وليس الفتيات هم الذين يرثون الأراضي من آبائهم. وحتى في حالة وجود ممارسات الإرث الثنائية، فإن المجتمعات المحلية قد تفضل ممارسات الأصول الأبوية العرفية. وهذا هو الحال في مجتمع "موسي" المحلي في بوركينا فاسو "حيث إنه على الرغم من أن معظم الأسر مسلمة، وهذا يعني من الناحية النظرية أن الفتيات يرثن الأراضي، فلا تُتبع هذه الممارسة"[٢٤].

٢٥- وبالنسبة للمرأة المتزوجة، فإن وفاة الزوج لا تعني انتقال ما خلّفه من ممتلكات إلى الزوجة. ففي أوغندا على سبيل المثال، أُضيف بند الملكية المشتركة إلى قانون الأراضي لعام ١٩٩٨، وينص البند الجديد على تسجيل ملكية الأراضي باسم كل من الزوج والزوجة؛ ومع ذلك، عند وفاة الزوج، يُسمح لأي من أطفال هذا الزواج قانوناً بالاستحواذ على الأراضي من الأم[٢٥]. وبالمثل، تعتبر النساء في هومونغ وخمو، وهي أكبر مجموعة إثنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في المقام الأول أوصياء على إرث أبنائهن وليس وارثات صاحبات حقوق. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر على العازبات العيش بمفردهن[٢٦].

---

(٢٢) التقرير المقبل عن الزيارة القطرية إلى الفلبين، ٢٠١٥.

(٢٣) ActionAid International, Securing women's rights to land and livelihoods a key to ending hunger and fighting AIDS, ActionAid International Briefing Paper (June 2008).

(٢٤) البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، *دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة*، واشنطن، ٢٠٠٩، الصفحة ١٤٣.

(٢٥) A. Mari Tripp, Women's Movements, Customary Law, and Land Rights in Africa: The Case of Uganda, Afr. Stud. Q, 8.

(٢٦) E. Mann and N. Luangkhot,, Lao-German Land Policy Development Project, (2008), pp. 14, 24, 47.

٣- حيازة الممتلكات خلال الزواج

٢٦- عندما يتم شراء الأراضي أثناء الزواج، قد لا تحصل المرأة على حصة عادلة في ملكية الأرض. وكثيراً ما تستبعد المجتمعات التي ينظمها القانون العرفي الملكية المشتركة على أساس اعتقاد مفاده أن المرأة ليست قادرة على امتلاك الأراضي. وفي اقتصادات السوق، حيث تسلم المعايير المجتمعية بالملكية المشتركة بين الزوجين، تكون الملكية المشتركة للأصول التي يتم تملّكها أثناء الزواج مقبولة عموماً، لكن المعايير التي تكرس تفوّق الرجل يمكن أن تجعل المساواة الفعلية في حقوق الملكية بين الجنسين أمراً بعيد المنال.

٤- إجراءات الدولة

٢٧- أجرت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء إصلاحاً زراعياً بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ لوضع قوانين رسمية تعترف بحقوق النساء في الأراضي وتحميها. ووفقاً للتقرير المعنون *تقدم المرأة في العالم* لعام ٢٠١٥ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة "في عام ٢٠١٤، كان لدى ١٢٨ بلداً قوانين تضمن المساواة للمرأة المتزوجة فيما يتعلق بالممتلكات، وفي ١١٢ بلداً، يكون للأبناء من الفتيات نفس حقوق الإرث التي يتمتع بها الفتيان"[٢٧].

٢٨- وتعتبر هذه التطورات إيجابية، ولكن لم تؤمِّن القوانين الرسمية للأسف حقوق الملكية الخاصة بالمرأة بما فيه الكفاية، وذلك إلى حد كبير بسبب انتشار القوانين العرفية. وفي العديد من البلدان الأفريقية، يساهم وجود "نظم قانونية مزدوجة" تجمع بين القوانين العرفية والقانون العام في تعقيد ملكية الأراضي[٢٨]. وفي آسيا، تحتفظ بلدان عديدة بقانون الأحوال الشخصية أو القانون الديني الذي يسود على القوانين الرسمية في الواقع العملي، ما يمنع المرأة فعلياً من امتلاك الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يكون نطاق تفعيل القوانين الرسمية ومؤسسات الدولة محدوداً خارج المراكز الحضرية.

٢٩- ويمكن أن تكون القوانين الرسمية أيضاً غير فعالة إذا كانت المرأة لا تدرك حقوقها أو لا تتولى السيطرة عليها. وعلى سبيل المثال، عدلت الهند في عام ٢٠٠٥ قانون المواريث الهندوسي (١٩٥٦) للسماح للرجال والنساء بإرث الأراضي الزراعية على قدم المساواة. غير أنه وفقاً لدراسة

(٢٧) البنك الدولي ٢٠١٥ج. "قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون". تم الاطلاع عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. وهذه البيانات ليست بشأن جميع بلدان العالم، ولكن بشأن ١٣٩ و١٣٨ بلداً على التوالي التي تتوافر بشأنها بيانات.

(٢٨) Nia K. N. Jackson, All Players to the Table: Getting Total Buy-in to An Economic Approach to Women's Land Rights Reform,10 J. Int'l Bus. & L. (2011), pp 189, 196-199.

جرت في عام ٢٠١٣، لوحظت صعوبات في تنفيذ هذا القانون، نتيجة عدم علم المرأة بحقوقها القانونية وعدم الرغبة في مضايقة أسرتها والمقاومة من إخوانها ضمن أسباب أخرى[٢٩].

٣٠- ويمكن أيضاً أن تكون إجراءات الدولة مصدراً للتوزيع التمييزي للأراضي. وقد تقوم الدولة بإعادة توزيع الأراضي من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، والاستحواذ على نطاق واسع، وبرامج الخصخصة. وفي بعض الأحيان، لا يحقق توزيع الأراضي لصالح الفئات المهمشة منافع إلا للأسر المعيشية التي يرأسها رجال. وقد حاولت برامج الإصلاح الزراعي الأخيرة التصدي لهذا الظلم عن طريق تخصيص الأراضي للنساء بالتحديد، أو الاعتراف بحقوق الملكية المشتركة[٣٠]. ومع ذلك، لا تزال العديد من البلدان متأخرة في هذا المجال، حتى عندما ترد المساواة بين الجنسين بشكل صريح كهدف من أهداف السياسات في هذه البرامج. وينطبق ذلك أيضاً على استجابة الدول لعمليات إعادة التوطين واسعة النطاق في مواجهة مشاريع التنمية.

باء- حقوق الملكية الفكرية

٣١- لم تطبق الجهود المبذولة في الماضي لزيادة إمدادات الغذاء على الصعيد العالمي نظامَ حقوق الملكية الفكرية على الابتكار الزراعي[٣١]. وفي معظم المجتمعات المحلية، كانت الممارسات الزراعية مثل تبادل البذور من الأنشطة المجتمعية غير المقيدة بالقانون. وعلاوة على ذلك، موّل القطاع العام معظم أنشطة البحث والتطوير في مجال الزراعة. غير أن الزراعة الصناعية حلت الآن محل معظم أشكال الزراعة المجتمعية التقليدية واهتدت بالسوق التنافسية للابتكارات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تحوّل تمويل أنشطة البحث والتطوير في مجال الزراعة إلى شركات القطاع الخاص. وتستثمر أكبر عشر شركات للتكنولوجيا الحيوية الزراعية حوالي ١,٦٩ مليار يورو سنوياً على تطوير منتجات جديدة، وهو ما يشكل نحو ٧,٥ في المائة من إجمالي إيرادات هذه الشركات من المبيعات[٣٢]. وقد نشأ إطار حقوق الملكية الفكرية الزراعية لضمان استرداد هذه الشركات لتكاليف تطوير التكنولوجيات الزراعية ومواصلة الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير.

---

(٢٩) A. Sircar and S.PAL, Landesa "The Formal and Informal Barriers in the Implementation, of the Hindu Succession (Amendment) Act 2005." ورقة أعدت لتقديمها في مؤتمر البنك الدولي لعام ٢٠١٤ بشأن الأراضي والفقر، البنك الدولي – واشنطن العاصمة، ٢٤-٢٧ آذار/مارس، (٢٠١٤). https://www.academia.edu/15882078/What_is_preventing_women_from_inheriting_land_A_Study_of_implementation_of_Hindu_Succession_Act_in_three_states_of_India.

(٣٠) البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، *دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة*، واشنطن، ٢٠٠٩، الصفحتان ١٣٧-١٣٨.

(٣١) J. Long, Global Food Security and Intellectual Property Rights, 21 Mich. St. U. Coll. L. Int'l L. Rev. 115, 118 (2013).

(٣٢) C. Jewell, Who Benefits From IP Rights in Agricultural Innovation? WIPO (2015) http://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2015/04/article_0003.html

٣٢- وللأسف، يستبعد نظام حقوق الملكية الفكرية المرأة بشكل غير متناسب، ولا سيما في سياق الزراعة. وعلى سبيل المثال، تميل حقوق الملكية الفكرية إلى مكافأة "التكنولوجيا المتقدمة" ولكنها تتجاهل المساهمات التي تقدمها القوى العاملة من الإناث في الإنتاج الزراعي(٣٣). وفي الوقت نفسه، تؤدي خصخصة الموارد الزراعية إلى زيادة التسييل النقدي. ويقل احتمال أن يكون للنساء دخل اختياري مقارنة بالرجال، وبالتالي فهن أقل قدرة على تحمل تكاليف البذور باهظة الثمن التي كانت تدبَّر في يوم من الأيام على مستوى المجتمع المحلي(٣٤).

٣٣- وعلاوة على ذلك، لا يعترف نظام حقوق الملكية الفكرية بشكل صريح بقيمة المعرفة التقليدية التي لدى المرأة، والتي قد تشمل مجموعة واسعة من الممارسات والتكنولوجيات والتقنيات الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه النساء خطر القرصنة البيولوجية، وهي ممارسة تتمثل في الاستحواذ على المعرفة التقليدية وتسجيل براءات اختراع بشأنها، بدون منح التعويض المناسب.

١- حفظ البذور: القضاء على دور المرأة في الأمن الغذائي

٣٤- يتعلق أكبر أثر لنظام حقوق الملكية الفكرية على المرأة وحقها في الغذاء بحفظ البذور، وهي ممارسة تسيطر عليها أساساً النساء وتعتبر عنصراً حاسماً لزراعة الكفاف صغيرة الحجم. وتشير الدراسات إلى أن ما يصل إلى ٩٠ في المائة من المواد الزراعية المستخدمة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة هي البذور والجبلة الجرثومية التي تنتجها وتختارها وتحفظها النساء(٣٥). وتكتسي البذور ومصارف البذور أهمية للتغلب على أزمة التنوع البيولوجي الزراعي، وضمان حلول مستدامة لسبل العيش تحقق الأمن الغذائي، وتمكين المرأة بتوفير سبل عيش مستدامة(٣٦).

٣٥- وعلى الصعيد العالمي، زرعت النساء أكثر من ٠٠٠ ٧ صنف من أصناف المحاصيل(٣٧). وفي الهند وحدها، مكّن حفظ البذور النساء من زراعة ٠٠٠ ٢٠٠ صنف من الأرز(٣٨). ويوفر التنوع البيولوجي التنوع الوراثي اللازم للحماية من الأمراض والآفات والظواهر الجوية التي تهدد بالقضاء على الإمدادات الغذائية.

(٣٣) K. Mukhopadhyay, The Negative Impact of TRIPS on Gender Rights in Access Health and Food in India: A Study of the Dynamics of Knowledge Economy and Neo-Medieval Governance, U. of Denver 48 (2014).

(٣٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة سياسات: الملكية الفكرية والتنوع البيولوجي الزراعي والاعتبارات الجنسانية "قضايا ودراسات حالة من منطقة الأنديز ومنطقة جنوب آسيا" (٢٠١٠).

(٣٥) V. Shiva and J. Kunwar, Impact of WTO on Women in Agriculture, New Delhi, Navdanya Research Foundation for Science, Technology and Ecology for National Commission for Women (2005).

(٣٦) F. Akhter, Reflections on Empowerment, in Seeds of Movements: On Women's Issues in Bangladesh, Dhaka: Naringrantha Prabartana, (F. Akhter ed., 2007).

(٣٧) Vandana Shiva, Day 3: Seeds in Women's Hands, OXFAM Int'l GROW Blog Channel, (Nov. 21, 2012) https://blogs.oxfam.org/en/blogs/seeds-in-womens-hands.

(٣٨) المرجع نفسه.

٣٦- وفي الوقت نفسه، حولت الشركات العالمية للتجارة الزراعية والتكنولوجيا الحيوية سوق تجارة البذور العالمية إلى صناعة تُقدَّر قيمتها بمليارات الدولارات[٣٩] وتستأثر أربع شركات وحدها بنسبة ٥٠ في المائة من هذه السوق[٤٠]. ونظراً لوجود هذه الاحتكارات المربحة، فقد طبقت هذه الشركات الدولية بنشاط نظام حقوق الملكية الفكرية لضمان حصولها بشكل حصري على البذور الخاضعة لبراءة اختراع، وبالتالي على الإتاوات الناتجة عنها.

٣٧- ونتيجة لقوانين حقوق الملكية الفكرية، فإن البذور التي كان من الممكن في يوم من الأيام حفظها وتبادلها أصبحت الآن خاضعة للملكية الفكرية للشركات. وتوضح الدعاوى المرفوعة مؤخراً أن الشركات على استعداد للجوء إلى القانون لحماية ممتلكاتها. ومنذ عام ١٩٩٧، أفادت شركة مونسانتو أنها رفعت دعاوى قضائية ضد ١٤٧ من المزارعين الذين لم يفوا بواجب "احترام هذا الاتفاق"، أي حقوق الملكية الفكرية لشركة مونسانتو[٤١].

٣٨- وتمتلك هذه الشركات براءات اختراع بشأن ٧٣ في المائة من الإمدادات العالمية من البذور وبالتالي فهي غير قابلة للتجديد[٤٢]، مما يشكل معضلة كبيرة للنساء. فقد اعتادت على حفظ البذور وتبادلها، وعليهن الاختيار بين التوقف عن الممارسات التقليدية المتمثلة في حفظ البذور وتبادلها وبين خطر التعرض للعقاب بسبب ارتكاب جريمة متصلة بالملكية الفكرية.

رابعاً- الحواجز الاقتصادية

ألف- تغير السياسة الاقتصادية العالمية وظهور النماذج التجارية في مجال الزراعة

٣٩- عانى المنتجون الزراعيون غير التجاريين، وخاصة النساء، من تطور السياسات الزراعية والاتجاهات الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية. وقد أدت سياسات التكيف الهيكلي المدمرة التي فُرضت في أنحاء كثيرة من العالم النامي في العقود الماضية كشرط مسبق للحصول على المساعدة الإنمائية أو الانضمام إلى النظام التجاري العالمي، إلى خسارة عامة في الإنتاجية الزراعية، وانخفاض المحاصيل، وتزايد هشاشة سبل العيش في الأرياف[٤٣].

٤٠- وتعاني منتِجات الأغذية من حرمان كبير نتيجة هذه السياسات، وقد غدت سبل الانتصاف المتاحة محدودة نظراً لأن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة يفرض على الدول

(٣٩) ETC Group, Putting the Cartel Before the Horse…and Farm, Seeds, Soil, Peasants, Etc.: Who Will Control Agricultural Inputs, 2013 No. 111 (2013) at 7.

(٤٠) المرجع السالف الذكر.

(٤١) لماذا ترفع شركة مونسانتو دعاوى على الذين يحفظون البذور http://www.monsanto.com/newsviews/pages/why-does-monsanto-sue-farmers-who-save-seeds.aspx.

(٤٢) Vandana Shiva, Day 3: Seeds in Women's Hands, Oxfam Int'l grow blog channel, (Nov. 21, 2012) https://blogs.oxfam.org/en/blogs/seeds-in-womens-hands.

(٤٣) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة – سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية"، ٢٠١١، الصفحة ١٣.

الأعضاء أن "تمتنع عن استحداث أشكال جديدة من الدعم المحلي للإنتاج الزراعي" المصمم معظمه لمساعدة المزارعات صاحبات المزارع الصغيرة ومزارعات الكفاف[٤٤].

٤١- ويقوم تحرير تجارة المنتجات الزراعية عموماً على سياسات تشجيع الصادرات التي تفيد الرجال والمزارعين أصحاب المزارع الكبيرة. وقد فتح تحرير التجارة الأسواق الصغيرة أمام الواردات المدعومة، ما أدى إلى استبعاد المنتجات التي تزرعها النساء المحليات وشجع على إنتاج المحاصيل التصديرية على حساب زراعة الكفاف. وتكافح المرأة للحفاظ على دخل الأسرة المعيشية نتيجة زيادة المنافسة مع السلع الزراعية المستوردة، وهبوط الأسعار، وانخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية.

٤٢- وتدعم سياسات تحرير التجارة بشكل كبير الشركات التجارية الزراعية الكبرى ونموذج الإنتاج الزراعي كبير الحجم، على حساب المنتجين الزراعيين أصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر ضعفاً وتهميشاً. وتميل النساء إلى الانخراط في الإنتاج الزراعي على نطاق لا يتوافق مع نموذج الزراعة التجارية كبيرة الحجم، وتمتلك قطع أراضي أصغر من الرجال، وتكون أقل إنتاجية من قطع الأراضي التي يزرعها الرجال بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة في المتوسط[٤٥].

٤٣- ثم إن التكنولوجيا الحيوية الزراعية جزء كبير من النموذج الزراعي التجاري، وتشكل تحديات خاصة للمرأة. وتفتقر المرأة عموماً للتدريب اللازم في مجال التكنولوجيا وتعاني من "فقر الوقت" الذي يمنعها من الحصول على التعليم المناسب. ونتيجة لذلك، من غير المرجح أن تفهم الآثار السلبية للتطورات التكنولوجية والاستخدام الفعال والآمن للتكنولوجيا[٤٦]. وتعتبر مشاركة النساء محدودة في تطوير التكنولوجيا الحيوية الزراعية، وبالتالي لا تلبي هذه التكنولوجيات في كثير من الأحيان احتياجات المرأة.

باء- الأعباء الإضافية على المزارعات

٤٤- إن معظم فقراء العالم الذين يعيشون ويعملون في المناطق الريفية يستخدَمون في قطاع الزراعة. وعلى الصعيد العالمي، من بين ٤٥٠ مليون عامل زراعي بأجر، تشكل النساء ما نسبته ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، وتمثل النساء أيضاً نسبة ٣٠ في المائة من العاملين في قطاع صيد الأسماك، وهذا العدد آخذ في الازدياد[٤٧]. ومع ذلك، تواجه النساء صعوبة في المشاركة الفعلية في آليات السوق بسبب المعايير الثقافية التي تجعل من غير المقبول اجتماعياً أن تتعامل النساء مع الرجال.

(٤٤) mita Narula, Reclaiming the Right to Food as a Normative Response to the Global Food Crisis, 13 Yale Hum. Rts. & Dev. L. J. 403, 409 (2010).

(٤٥) Villareal – Gender and Food Security، الصفحة ٥.

(٤٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "إرساء مسارات إنمائية شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية"، TD/456, 4 (2012).

(٤٧) TNI/FIAN/IGO/FDCL (2014) Women agricultural workers and the right to adequate nutrition (Heidelberg: FIAN) [insert web link here] at pp. 6, Biswas, N. 2013. Note from the Editor. Yemaya 42 (March): 1.

٤٥- وحتى بدون وجود حظر رسمي على الوصول إلى الأسواق، فإن الحواجز الهيكلية قد تقيد قدرة النساء على إنتاج كميات كافية، أو إقامة علاقات مع المشترين، أو تسويق سلعهن. ويمكن ألا يتاح للنساء أيضاً ما يكفي من الوقت للانخراط في أنشطة السوق بسبب أعباء العمل التي تتحملها النساء دون مقابل. ونتيجة لذلك، تعاني النساء من حرمان خاص في الأسواق "الحرة". وكثيراً ما تُستبعد المزارعات من الحصول على استحقاقات الترتيبات التعاقدية الزراعية التي تمثل عنصراً أساسياً في نموذج الصناعات الزراعية في الزراعة المعاصرة. ويسيطر الرجال إلى حد كبير على الترتيبات التعاقدية في حين تؤدي النساء جزءاً كبيراً من العمل الزراعي المأجور(٤٨).

٤٦- وعلاوة على ذلك، يُعتبر العمل الزراعي من أكثر القطاعات خطورة، وخاصة بالنسبة للمرأة. فهو يتطلب جهداً بدنياً وعادة ما تكون معايير السلامة متدنية أو معدومة، وغالباً ما تُصمم المعدات والملابس الواقية على مقاس الرجال. وتشارك النساء أيضاً في معظم الحالات على أساس العمل بالقطعة، مما يدفعهن إلى المخاطرة بصحتهن لإنجاز أكبر قدر ممكن من العمل(٤٩). وفي غواتيمالا، تلقى مكتب الأمم المتحدة القطري ادعاءات بحدوث انتهاكات خطيرة من هذا النوع في عام ٢٠١٤ تشير إلى انتشار ممارسة ربط الأجور بأهداف الإنتاجية، وهي ممارسة تؤثر بدورها على النساء بشكل أكبر وغير متناسب، لأنهن كثيراً ما يجبرن على العمل بطريقة غير معترف بها، لمساعدة الرجال على تحقيق تلك الأهداف(٥٠). وتتعرض المزارعات أيضاً لانتهاكات تتصل بحقوقهن الإنجابية. فالتعرض لبعض المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة يمكن أن يتسبب في إجهاض فوري، وولادة مبكرة، وأن يؤثر على نمو الأطفال والرضع من خلال التعرض للمواد الكيميائية السامة في الرحم وأيضاً عن طريق لبن الأم(٥١). ونتيجة لممارسات التوظيف التمييزية، كثيراً ما تخفي النساء حملهن وكثيراً ما يوظف أصحاب العمل النساء على أساس عقود قصيرة الأجل من أجل التهرب من دفع استحقاقات الأمومة(٥٢).

٤٧- ويرجع جزء كبير من التمييز ضد المزارعات إلى غياب النساء عن الهياكل الإشرافية والنقابات. ويمكن أن تتعرض النساء المشاركات في النقابات إلى الانتقام من أصحاب العمل. وتعاني العاملات المهاجرات، اللاتي لم يستقر وضعهن بعدُ من حيث الهجرة، من الضعف بشكل

---

(٤٨) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة – سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية"، الصفحة ١٣.

(٤٩) المرجع السالف الذكر. TNI/FIAN/IGO/FDCL (2014) Women agricultural workers and the right to adequate nutrition (Heidelberg: FIAN) [insert web link here]، الصفحة ٩.

(٥٠) A/HRC/28/3/Add.1، الفقرتان ٦٩ و٧٠.

(٥١) IUF. 2007. A Gender Equality Guide for Trade Unionists in the Agriculture, Food, Hotel and Catering Sectors: All for One =One for All. http://www.inclusivecities.org/wp-content/uploads/2012/07/Mather_IUF_All_for_One.pdf (accessed 20.04.2014).At 14.

(٥٢) Longley, S. 2013. "Decent Work for Rural Women Workers – Essential for Ensuring their Right to Food" in The Right to Food and Nutrition Watch. 2013: 36-39. http://www.rtfnwatch.org/fileadmin/media/rtfn-watch.org/ENGLISH/pdf/Watch_2013/Watch_2013_PDFs/Watch_2013_eng_WEB_final.pdf (تم الاطلاع عليه في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤)، الصفحة ٣٨.

خاص وربما تفضلن عدم الانخراط في أنشطة يمكن أن تشكل تحدياً لسلطة صاحب العمل، فيمتنعن مثلاً عن العمل النقابي ولا يبلغن عن الاعتداء الجنسي[٥٣].

٤٨- ويرتبط الأمن الغذائي للنساء في الأسر المعيشية الزراعية وللعاملات اللاتي لا يمتلكن أراض بمدى كفاية أجورهن[٥٤]. فهناك فصل كبير بين الجنسين في أسواق العمل الريفية ومن المرجح أن تعمل النساء في القطاعات منخفضة الأجور، التي تتسم بعدم كفاية الحماية الاجتماعية، وفي الأعمال المؤقتة والموسمية والعارضة، وفي الأنشطة التي تتطلب عمالة غير ماهرة نسبياً.

٤٩- ولا تستطيع العديد من منتجات الأغذية والمزارعات إطعام أسرهن نظراً لمحاولة المزارعين التجاريين توفير تكاليف العمالة "بلا هوادة" من خلال إضفاء الطابع العرضي على القوى العاملة[٥٥]. ولا تقدم الدول أي مساعدة لحل هذه المشكلة.

٥٠- وبالمثل، تسهم العاملات في مجال صيد الأسماك بشكل كبير في الأعمال التي تُنفذ في مختلف مراحل صناعة صيد الأسماك، ولا يُقدّر الدور الذي تقمن به حق قدره. وعلى الرغم من المساهمة المباشرة للعاملات في مجال صيد الأسماك في اقتصاد القطاع، يتم استبعادهن تماماً من الاستحقاقات والمرافق والخدمات التي توفرها الدولة.

٥١- ومع ذلك ينبغي تمييز فئة الأسر المعيشية التي تعيلها أنثي بشكل أوضح، نظراً لأن الأسر المعيشية تواجه ظروفاً اجتماعية واقتصادية مختلفة، مما يؤدي إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بسبل العيش والأمن الغذائي والتغذوي. وكشفت البحوث بين عمال المزارع في جنوب أفريقيا أن بعض الأسر المعيشية التي تعيلها أنثي تحقق مستوى أعلى من الأمن الغذائي والتغذوي مقارنةً بالأسر المعيشية التي يرأسها ذكر، على الرغم من أن فرص حصولها على دخل من العمل المأجور أقل مقارنة بالأسر المعيشية التي يعيلها ذكر. ويرجع ذلك إلى أن النساء لديهن فرص أفضل للحصول على المنح الاجتماعية، والتحويلات، والدخل المتأتي من العمل في القطاع غير الرسمي. وهذا يبرز الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المرأة في زيادة الأمن الغذائي والتغذوي إذا توافرت لديها الموارد وأُتيح لها قدر من السلطة داخل الأسرة المعيشية[٥٦].

---

(٥٣) Human Rights Watch. 2012. Cultivating Fear: The Vulnerability of Immigrant Farmworkers in the US to Sexual Violence and Sexual Harassment. (١٢ أيار/مايو ٢٠١٤). http://www.hrw.org/reports/2012/05/15/cultivating-fear (accessed 20.04.2014). p. 84.

(٥٤) Sen, A. (1982). Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford: Oxford University Press.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦٠.

(٥٦) Lemke and Bellows 2016, Chapter 5 in Bellows et al. 2016; see also Lemke S, Bellows AC, Heumann N 2009. Gender and Sustainable Livelihoods: Case Study of South African Farm Workers, International Journal of Innovation and Sustainable Development, 4 (2-3): 195-205

جيم- سبل العيش غير الزراعية المتاحة للمرأة وحقها في الغذاء

٥٢- إن حرمان المرأة في القطاع الزراعي والقطاعات غير الزراعية يقوض حقها في الغذاء. وتكون فرص تحقيق المرأة للدخل أكثر تقييداً من الرجال؛ ومشاركة المرأة في القوى العاملة أقل من الرجال على النطاق العالمي - ٧٠ في المائة من الرجال الذين هم في سن العمل يشاركون في القوى العاملة مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة فقط للنساء اللاتي في سن العمل(٥٧). وقد شهدت معدلات المشاركة في القوى العاملة في جميع أنحاء العالم حالة ركود في العقدين الماضيين(٥٨).

٥٣- وتحقق النساء في المتوسط دخلاً أقل من الرجال بنسبة ٢٤ في المائة، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل على مدى العمر بنسبة تتراوح بين ٣١ و٧٥ في المائة وتقل أيضاً احتمالات حصولهن على معاش تقاعدي(٥٩). وتظهر بيانات منظمة العمل الدولية أن الفصل المهني كبير، حيث يزيد تمثيل النساء في الوظائف المكتبية وفي وظائف الدعم والخدمات والمبيعات مقارنة بمهن الإدارة، والعمل الذي يتطلب مهارات في الزراعة ومصائد الأسماك وفي الوظائف الحرفية والتجارية(٦٠). وللأسف، فإن هذا الفصل المهني لم يتراجع في سياق التنمية الاقتصادية الجديدة. وبدلاً من ذلك، يؤدي الفصل المهني إلى انخفاض نوعية العمل المتاح للنساء، وإلى فجوة "مستمرة بقوة" في الأجور خارج القطاع الزراعي، مما يؤثر على دخل النساء وقدرتهن على شراء الغذاء(٦١).

٥٤- وحتى عندما تحقق النساء دخلاً لإعالة أسرهن، كثيراً ما يرد الرجال الفعلَ بسحب مساهمتهم في ميزانية الأسرة المعيشية من أجل شراء الكماليات(٦٢). وأظهرت دراسة أجريت مؤخراً في نيكاراغوا أنه إذا ساهمت الأمهات بشكل كبير في دخل الأسرة المعيشية، فإن احتمالات

(٥٧) المرجع السالف الذكر. منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية".

(٥٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٥) تقدم المرأة في العالم، تحويل الاقتصادات، وإعمال الحقوق، ٢٠١٥-٢٠١٦. http://progress.unwomen.org، الصفحة ٧١.

(٥٩) منظمة العمل الدولية ٢٠١٥ ج. "قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل" تم الاطلاع عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm.

(٦٠) منظمة العمل الدولية ٢٠١٥ ج. "قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل" تم الاطلاع عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm.

(٦١) البنك الدولي، ٢٠١١. تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، الصفحة ٢٠٥.

(٦٢) البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، *دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة*، واشنطن، ٢٠٠٩، الصفحة ٩٠.

انعدام الأمن الغذائي المعتدل والحاد تنخفض بنسبة ٣٤ في المائة، وإذا كانت الأمهات هن صناع القرار الرئيسيات بشأن دخل الأسرة المعيشية، فإن هذا الانخفاض يصل إلى ٦٠ في المائة[٦٣].

٥٥- وفي ضوء عدم وجود دعم إضافي لأعمال الرعاية في المنزل، يمكن أن يعاني الأطفال وكبار السن الذين تعيلهم النساء من المزيد من الحرمان نتيجة عمل النساء خارج المنزل لكسب الدخل. وعلى سبيل المثال، قد تترك الفتيات المدرسة لسد فجوة الرعاية. ومن الواضح أن هذا يعني أن المرأة ستبقى تعاني من التمييز من حيث المشاركة في سوق العمل إذا ظلت هي المسؤولة الرئيسية أو الوحيدة عن أعمال الرعاية.

خامساً- الحواجز الإيكولوجية - تغير المناخ

٥٦- إن تغير المناخ واحدٌ من أهم الأخطار المعاصرة التي تتهدد الأمن الغذائي. ويتعرض قطاع الزراعة لضغط كبير نتيجة ما يحدثه تغير المناخ من زيادات في درجة الحرارة، وتقلبات هطول الأمطار، والظواهر الجوية بالغة الشدة التي تؤدي إلى فقدان المحاصيل، وانتشار الآفات والأمراض، فضلاً عن تدهور الأراضي والموارد المائية[٦٤].

٥٧- ومن المسلم به على نطاق واسع أن آثار تغير المناخ ليست محايدة على الجنسين. وبوصفهن من الأفراد المهمشين أصلاً في كل مجتمع تقريباً، تواجه النساء تمييزاً وتتعرضن لانتهاكات حقوق الإنسان بمعدل غير متناسب ومتسارع نتيجة تغير المناخ.

٥٨- وتتولى النساء مسؤوليات متعددة بوصفهن ربات الأسر المعيشية، ومقدمات الرعاية، ومزارعات الكفاف، وتتزايد صعوبة تحقيق التوازن بين هذه الأدوار في مواجهة تغير المناخ. وتشارك النساء أيضاً في مجموعة واسعة من الأنشطة التي تدعم التنمية الزراعية المستدامة، مثل حفظ التربة والمياه، والزراعة الإيكولوجية، والتشجير، وتدجين المحاصيل، وتؤدي دوراً حيوياً في سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره.

٥٩- ويتطلب نجاح تنفيذ السياسات والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ فهم الأدوار والعلاقات القائمة على نوع الجنس فيما يتصل بالموارد الطبيعية، وكذلك الأثر المختلف لتغير المناخ على كل من الجنسين. وكان إعلان بيجين في عام ١٩٩٥ أول إعلان دولي يعترف بالروابط بين المساواة بين الجنسين وتغير المناخ. واستغرق الأمر وقتاً طويلاً لكي يتناول صناع سياسات تغير المناخ الدوليون الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ. ولم تشر عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى الاعتبارات الجنسانية إلا في سياق "خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات

(٦٣) Schmeer KK, Piperata BA, Rodríguez AH, Torres VMS, Cárdenas FJC 2015. Maternal resources and household food security: evidence from Nicaragua. Public Health Nutrition 18(16): 1-10, doi:10.1017/S1368980014003000.

(٦٤) انظر تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء المقدم إلى الجمعية العامة، تموز/يوليه ٢٠١٤، A/70/Slot 36200.

وتدهورها" (+REDD) وتدابير الاستجابة، علماً أنّ تدابير الاستجابة هذه لا تشير إلى النساء إلا بوصفهن "فئة ضعيفة". وفي السنوات الأخيرة، أُحرِز تقدم في إدماج المساواة بين الجنسين في مقررات مؤتمر الأطراف. ولا يزال من غير المؤكد كيف سيتم الاعتراف بالمنظور الجنساني لسياسات تغير المناخ في الوثيقة القادمة للاتفاق المتعلق بتغير المناخ.

٦٠- وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضاً بالأهمية الحاسمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتشتمل العديد من أهداف التنمية المستدامة على غايات محددة بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بملكية الأراضي والسيطرة عليها والحصول على التكنولوجيا الجديدة (الهدف ١)، وصغار منتجات الأغذية (الهدف ٢)، والمياه وخدمات الصرف الصحي (الهدف ٦). وتوفر هذه الأهداف أيضاً ولاية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات العمل المتصل بتغير المناخ.

٦١- غير أنه لا يزال يتعين الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء أنظمة رصد قائمة على المشاركة لتقييم المعايير ووضع آليات من أجل التماس الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما للنساء. فالنهج القائم على حقوق الإنسان يؤكد على تقرير المصير على الصعيد المحلي الذي تحبطه الملكية المفروضة من الخارج والذي يعزز السيطرة على الموارد المحلية الحرجة والتقليدية مثل المياه، والأراضي، والتنوع البيولوجي.

ألف- ما أهمية المرأة في سياسات تغير المناخ؟

١- إدارة الكوارث

٦٢- من المجالات المثيرة للقلق هي إدارة الكوارث لأنه من المحتمل أن يؤثر تغير المناخ على عدد وشدة الظواهر الجوية القصوى. وأوضحت البحوث أنه في المجتمعات حيث ينبغي أن يتأثر الرجال والنساء بنفس القدر في حالة وقوع كارثة، فإن النساء والفتيات أكثر عرضة للوفاة بمقدار ١٤ ضعفاً في حالة وقوع كارثة وذلك بسبب عدم المساواة بين الجنسين[٦٥]. وينطبق ذلك بشكل خاص على المسنات، وذوات الإعاقة، والحوامل والمرضعات، والنساء اللاتي لديهن أطفال صغار، واللاتي يعانين من محدودية الحركة والموارد أو يفتقرن إليها، وبالتالي تظل هذه الفئات أكثر عرضة للمخاطر في حالات الطوارئ[٦٦].

٦٣- ولا تزال النساء أكثر ضعفاً من الرجال في حالات ما بعد الكوارث، نظراً لزيادة مسؤولياتهن المنزلية في الوقت الذي تنخفض فيه سبل حصولهن على الموارد. ويتطلب العمل

(٦٥) Lorena Aguilar, http://www.capwip.org/Phillipinas%20presentacion%20-%20Lorena%20Aguilar.pdf, http://countryoffice.unfpa.org/zimbabwe/2015/07/11/12467/when_disaster_strikes_women_and_girls_are_the_backbone_of_resilience (2008).

(٦٦) HLPE Report, Climate Change and Food Security, June 2012 Committee of Food Security Report.

اليومي لتوفير الغذاء والمياه والوقود للأسر المعيشية بعد الكارثة عملاً كثيفاً، تتحمل النساء الجزء الأكبر منه. وعلاوة على ذلك، فإن التشويش الذي تسببه عمليات التسويق على بدء الرضاعة الطبيعية ومواصلتها لفترة طويلة يعرض للخطر قدرة النساء على إطعام أطفالهن الرضع والأطفال الصغار بشكل آمن نظراً لأن نوعية وكمية المياه الصالحة للشرب غير موثوقة، ولا سيما في حالات ما بعد الكوارث.

٦٤- ويؤدي تغير المناخ نفسه إلى زيادة الضغوط النفسية المرتبطة بالكوارث، مما يزيد من مخاطر تعرض المرأة لحالات من العنف والتحرش الجنسي والاتجار. وتضطر بعض النساء إلى ممارسة الدعارة. وأوضحت البحوث زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المناطق التي تعاني من الجفاف في أرياف أفريقيا[٦٧].

٦٥- وفي أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، تضطلع النساء بأدوار القيادة في توزيع الأغذية في حالات الطوارئ، بيد أن عمليات صنع القرار في حالات الطوارئ بعد وقوع الكوارث كثيراً ما تستبعد النساء. وتقيد مشاركة النساء المحدودة انخراطهن في صنع القرارات السياسية التي تؤثر على احتياجاتهن وأوجه الضعف الخاصة بهن، وكثيراً ما ينظر عمال الإغاثة إلى النساء على أنهن ضحايا وليس كعوامل ممكنة للتغيير، مما يزيد عدم المساواة بين الجنسين.

٢- سبل العيش المتاحة للمرأة ومسؤولياتها عن الأسرة المعيشية

٦٦- تقضي النساء والفتيات في المناطق الريفية معظم وقتهن في زراعة الكفاف وجمع المياه والوقود. ونتيجة للفيضانات، وحالات الجفاف، والحرائق، والانهيارات الطينية، تصبح هذه المهام أكثر صعوبة. فيتطلب نقص المياه واستنفاد الغابات أن تمشي النساء والفتيات لمسافات أطول لجمع المياه والخشب. وفي السنغال وموزامبيق، تقضي النساء ١٧,٥ و١٥,٣ ساعة على التوالي كل أسبوع لجمع المياه. وفي نيبال، تقضي الفتيات في المتوسط خمس ساعات في الأسبوع لأداء هذه المهمة. وفي المناطق الريفية في أفريقيا والهند، تستهلك النساء نسبة ٣٠ في المائة مما تتناولن من طاقة يومياً في نقل المياه. وقد يؤدي استنفاد الأراضي والموارد المائية إلى وضع أعباء إضافية على عمل النساء وصحتهن وهن يكافحن لكسب عيشهن في بيئة متغيرة[٦٨].

٦٧- ويهدد أثر التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي على الموارد ذات الملكية المشتركة الأمنَ الغذائي للأسر المعيشية وسبل عيشها. وتعتمد النساء اللاتي يفتقرن إلى حيازة الأراضي على الموارد المشتركة من أجل البقاء. ويقلل ذلك الوقت المتاح لإنتاج الأغذية وإعدادها، ويهدد سلامة النساء، ويؤثر في الأمن الغذائي للأسرة المعيشية ورفاهيتها التغذوية.

(٦٧) Burke, Gong, Jones, "Income shocks and HIV in Africa, in The Economic Journal", Vol 125, Issue 585, 2015, pp 1157-1189.

(٦٨) البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، *دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة*، واشنطن، ٢٠٠٩، الصفحتان ٤٥٥ و٤٥٦.

٦٨- ويؤثر أيضاً تدني نوعية المياه نتيجة لتغير المناخ بشكل متفاوت حسب الجنس. والأطفال والحوامل هم عادةً أكثر ضعفاً من الناحية البدنية مما يعرضهم للإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه. ودور النساء في جلب المياه للأسرة المعيشية وأداء الأعمال المنزلية يجعلهن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، مثل الإسهال والكوليرا، التي تنتعش في المياه المتدهورة. وقد يتسبب انخفاض الموارد المائية أيضاً في تدهور صحة المرأة نتيجة لزيادة عبء العمل وتدهور الحالة التغذوية. وفي بيرو، على سبيل المثال، كان سوء التغذية بين النساء في أعقاب أحداث النينيو التي وقعت في ١٩٩٧-١٩٩٨ سبباً رئيسياً للإصابة بالأمراض في الفترة المحيطة بالولادة[٦٩].

٣- التحديات الماثلة أمام المزارعات

٦٩- تقلل حيازة الأراضي غير الآمنة من الحوافز التي تدفع النساء والرجال في المناطق الريفية إلى الاستثمار طويل الأجل في استصلاح التربة وحفظها، بوصفهما عنصرين أساسيين لإدارة الأراضي الزراعية في عصر تغير المناخ وندرة الموارد. ويؤدي انخفاض الإنتاجية الزراعية وتزايد المنافسة على الأراضي المنتجة إلى ترك الأراضي الهامشية والهشة للنساء. وتكون الأدوات محجوزة في كثير من الأحيان لقطع الأراضي التي يمتلكها الرجال ولا يمكن للنساء استخدام تقنيات التكيف التكنولوجي[٧٠]. وفي أحد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تتوافر للنساء سبل محدودة للحصول على تكنولوجيات الري أو التكنولوجيات الزراعية الأخرى، مثل أجهزة الفلاحة الآلية التي تزيد الإنتاجية وتعوض الآثار السلبية للصدمات المناخية[٧١].

٧٠- وقد أدى فقدان المحاصيل الناجم عن الكوارث بطيئة الظهور مثل تدهور الأراضي والجفاف إلى زيادة هجرة الرجال في العالم النامي. وكثيراً ما تُترك النساء للكفاح من أجل إطعام أسرهن وتولي الأدوار والمسؤوليات التقليدية للرجال. ويزيد ذلك من عمل النساء، ولكنه لا يمنحهن حق الحصول على قدم المساواة على الموارد المالية والتكنولوجية والاجتماعية اللازمة لتخفيف العبء.

٤- استراتيجيات تخفيف الأثر

٧١- من الضروري اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره من أجل مكافحة الضعف الذي تواجهه النساء بسبب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة. وتهدف أنشطة تخفيف الأثر إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال

---

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٤٣-١٤٥.

(٧٠) S. Saulière, , Climate change and women farmers in Burkina Faso. Oxfam Research Reports, (2011), Retrieved from www.oxfam.com/grow.

(٧١) Beaman & Dillon
The Diffusion of Agricultural Technologies within Social Networks: Evidence from Composting in Mali, http://womenandclimate.ifpri.info/files/2014/09/PN_2014_GCC_04_replaced_web.pdf, IFPRI e-library.

دعم تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات. وتتيح هذه الأنشطة أيضاً فرصاً كبيرة لتحسين صحة النساء وسبل عيشهن من خلال خلق فرص جديدة للنساء، وخاصة في قطاع الطاقة المتجددة[٧٢]. وكان للبرامج الإنمائية التي تدعم توزيع مواقد طهي نظيفة أثر كبير على خفض الانبعاثات والحد من الوفيات المبكرة والإصابة بالأمراض المرتبطة بتلوث الهواء في الأماكن المغلقة، مما عاد بفائدة على المرأة والأطفال بصفة خاصة[٧٣].

٧٢- وعلى الرغم من دور النساء في جمع الوقود الحيوي للاستخدام المنزلي، فكثيراً ما يُستبعدن من خطط وسياسات الطاقة لأن الطاقة مرتبطة بالكهرباء والوقود الأحفوري، وبالتالي تعتبر ضمن عالم الرجال.

٧٣- ويتعين بذل المزيد من الجهد لزيادة فرص مشاركة النساء في الاقتصاد الأخضر، وخاصة من خلال ضمان استفادة النساء على قدم المساواة من فرص العمل التي تتيحها مشاريع التنمية التي تركز على التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة[٧٤].

٥- استراتيجيات التكيف

٧٤- إن استراتيجيات التكيف هي تعديلات مُدخَلة على نظم بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية استجابة لتأثيرات أو آثار فعلية أو متوقعة لتغير المناخ. وبشكل عام، يتعين أن تكون سياسات وتدابير التكيف مع تغير المناخ مراعية للفروق بين الجنسين، وأن تأخذ بعين الاعتبار قلة الفرص المتاحة أمام المرأة للحصول على الأراضي، والموارد، ووسائل النقل، والمعلومات، والتكنولوجيا والسيطرة عليها، وفي نهاية المطاف للمشاركة في صنع القرار[٧٥]. وتشير بيانات من عدة بلدان إلى أن الرجال والنساء لديهم احتياجات وأولويات وتفضيلات مختلفة فيما يتعلق بالتكيف. وبالفعل تفيد التقارير بأن استراتيجيات التكيف التي يعتمدها الرجال تختلف عن الاستراتيجيات التي تتبعها النساء. فالمرأة تميل إلى اعتماد بعض الممارسات بصورة أيسر من الرجال، بما في ذلك تغطية المحاصيل بالبقوليات لزيادة خصوبة التربة وتحسين الأمن الغذائي وممارسات إدارة تغذية الماشية[٧٦].

---

(٧٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوجه التآزر القوية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية. (٢٠١٢). http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/womens-empowerment/powerful-synergies.html.

(٧٣) انظر العدالة وحقوق الإنسان وتغير المناخ: مناقشة مع ماري روبنسن، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، Flecher F World A Letcher F. World AFF.. 9, 10 (2015) 39.

(٧٤) منظمة العمل الدولية، الوظائف الخضراء: تحسين المناخ من أجل المساواة بين الجنسين أيضاً!، ٢٠٠٨. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@gender/documents/publication/wcms_101505.pdf

(٧٥) Röhr, U. Gender, climate change and adaptation: Introduction to the gender dimensions. In Background paper prepared for the Both Ends Briefing Paper Berlin: Genanet. (2007). http://www.unep.org/roa/amcen/Projects_Programme/climate_change/PreCop15/Proceedings/Gender-and-climate-change/Roehr_Gender_climate.pdf.

(٧٦) E. Bryan, P. Kristjanson and C. Ringler "Why paying attention to gender matters for climate change adaptation", (2015) , IFPRI Blogh, (2015).

٧٥- وخلص باحثو منظمة أوكسفام إلى أن مشاريع التكيف التي تستهدف النساء والتي وُضعت في إطار برنامج العمل الوطني للتكيف في بوركينا فاسو سعت إلى تنويع الأساليب التي يمكن للنساء أن تدر بها دخلاً لتعويض الدخل المفقود بسبب المحاصيل التي تضررت نتيجة تغير المناخ(٧٧). وتصدياً لهذه العواقب، يتعين تعزيز تثقيف الأفراد والمنظمات بشأن مواطن الضعف المختلفة التي يواجهها الرجال والنساء في حالات الكوارث، ويجب استشارة المنظمات النسائية المحلية من أجل فهم السياقات الخاصة بكل منطقة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون لهذه المحاولات آثار إيجابية إضافية، بالنظر إلى أن تطوير نظم الائتمان لمساعدة الأسر خلال أوقات المجاعة، وتعزيز المنظمات النسائية التي تشجع تدابير التكيف، ومعالجة القضايا الكبرى يمكن أن تمنع عدم المساواة بين الجنسين(٧٨).

٧٦- وينبغي في جميع مشاريع التكيف منح النساء إمكانية الحصول على نفس المستوى من التكنولوجيا والتمويل الذي يحظى به الرجال. وهذا من شأنه أن يساعد النساء على تغيير الممارسات الزراعية، فضلاً عن الحفاظ على سبل العيش خلال فترات الجفاف. كما ستؤدي معالجة قضايا إدارة الموارد وملكية الأراضي إلى زيادة قدرة النساء على مواجهة تغير المناخ. وفي نهاية المطاف، على المجتمعات المحلية أن تتخذ نهجاً من "أسفل إلى أعلى" لتفهم بدقة العادات المحلية وتدمج المعرفة المحلية؛ وأي نموذج آخر يستند إلى الآراء التي تقدمها المؤسسات الدولية أو المجموعات الخارجية لن يكون بنفس القدر من الفعالية.

٦- الزراعة الإيكولوجية

٧٧- تمثل الزراعة الإيكولوجية رد فعل ضد السياسات الزراعية التي تروج لها "الثورة الخضراء" التي استعاضت عن الزراعة التقليدية ببذور الكائنات المحورة جينياً، والاستخدام المفرط للأسمدة، والاستخدام الكثيف للموارد(٧٩). وتقدم الزراعة الإيكولوجية وسيلة هامة يمكن للمزارعات من خلالها التكيف مع تغير المناخ، وتعترف بالنساء كجهات فاعلة مشروعة، وتتيح حيزاً للنساء ليصبحن أكثر استقلالية، وتمكّنهن على المستويات الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية(٨٠). وفي الوقت نفسه، تشكل الزراعة الإيكولوجية واحداً من أساليب الزراعة البديلة التي أثبتت فاعليتها في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

(٧٧) S. Saulière. (2011), "Climate change and women farmers in Burkina Faso". Oxfam Research Reports, (2011), www.oxfam.com/grow.

(٧٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "دليل الموارد بشأن المساواة بين الجنسين وتغير المناخ" (٢٠٠٩).

(٧٩) انظر تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء المقدم إلى الجمعية العامة، تموز/يوليه ٢٠١٤، A/70/Slot 36200.

(٨٠) A. Lopes and E Jomalinis Feminist Perspectives Towards Transforming Economic Power: Agroecology, The Association for Women's Rights in Development (AWID), (2011), http://www.observatoriodegenero.gov.br/menu/noticias/2fpttec-agroecology-eng1.pdf.

٧٨- ومع التوسع في تسويق السلع الزراعية والتطورات التكنولوجية الكبرى، تعتمد نظم الزراعة بشكل مفرط على المدخلات الخارجية مثل الكيماويات الزراعية. وكثيراً ما يوزع مزارعو الريف الفقراء من النساء والرجال المخاطر عن طريق زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل المتأقلمة مع الظروف المحلية، بعضها يقدر على مقاومة الجفاف والآفات، وتربية سلالات الماشية التي تكيفت مع ظروف المنطقة الإيكولوجية الزراعية المحلية. كما أن التنويع، وهو استراتيجية هامة للتصدي تعتمدها الأسر المعيشية الريفية الفقيرة، يحمي النساء أيضاً من تغير المناخ والتصحر والضغوط البيئية الأخرى.

باء- كيف يمكن ضمان أن تكون سياسات تغير المناخ مراعية للمنظور الجنساني؟

١- المشاركة في صنع القرار بطريقة فعالة

٧٩- من أجل أن تراعي استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره المنظور الجنساني على نحو فعال، يجب أن تتيح للنساء فرصة المشاركة بنشاط في تخطيط وتنفيذ هذه السياسات. وستتطلب مساعدة النساء في المشاركة بشكل كامل في عملية التكيف تضافر جهود صناع القرار لتخطي الحواجز المتعددة التي تعترض السيطرة على الموارد، وعدم الحصول على المعلومات، والقيود الاجتماعية والثقافية. وينبغي أن تشترك المرأة مع الرجل في تصميم سياسات التكيف المحلية من أجل الاستفادة من المعرفة القائمة وإتاحة فرصة للنساء لممارسة الحقوق والحصول على الموارد والفرص اللازمة للبقاء في ظل تغير المناخ خلال السنوات القادمة.

٢- إدماج البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمنظور الجنساني في البحوث

٨٠- لم تركز جهود البحث والتطوير في مجال الزراعة بشكل كاف على الخيارات التي تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والحالات المتعلقة برعاية الطفل، وإعداد الطعام، وجمع الموارد المنزلية من المياه والطاقة. وتسلط البحوث الجديدة المستندة إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس الضوء على الاختلاف بين الجنسين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تغير المناخ والقدرة على تبني الممارسات والتكنولوجيات اللازمة لزيادة القدرة على الصمود[٨١]. وتظهر هذه البيانات أيضاً أن الرجال والنساء لديهم تفضيلات واحتياجات وأولويات مختلفة في كيفية الاستجابة لتغير المناخ. وهناك أيضاً حاجة أكبر إلى استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لتوجيه صنع السياسات القائم على الأدلة وإدماج منظور جنساني في البحوث المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجيات التخفيف والتكيف.

(٨١) CAFS; IFPRI; ILRI , "Gender Household Survey", , 2013.http://hdl.handle.net/1902.1/22584, Harvard Dataverse, V4.

٣- الحصول على المعلومات والتكنولوجيا

٨١- تفتقر النساء إلى سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، وهذه المعرفة بالغة الأهمية لدعم التكيف وتعزيز الرفاه وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. والمرأة أقدر من الرجل على الأخذ بممارسات تساعد على التكيف مع تغير المناخ والتصدي له، ولكن ليس لدى معظم النساء سبل الوصول إلى مصادر رسمية للمعلومات، مثل وكلاء الإرشاد الزراعي.

٨٢- ويعمل الباحثون والمربون في كثير من الأحيان بمعزل عن المزارعات والمزارعين ويجهلون في بعض الأحيان احتياجاتهم وأولوياتهم فيما يتجاوز الغلة ومقاومة الآفات والأمراض. وعلاوة على ذلك، يميل وكلاء الإرشاد الزراعي ومؤسسات البحوث إلى النظر إلى العديد من الأصناف والسلالات المحلية على أنها أقل أداء ومستوى. ونتيجة لذلك، فإن السياسات الوطنية التي توفر حوافز مثل القروض والمدفوعات المباشرة مقابل استخدام الأصناف والسلالات الحديثة تساهم في فقدان التنوع الجيني وتؤثر على الأدوار التقليدية للجنسين[٨٢].

٤- المعونة المالية المراعية للمنظور الجنساني

٨٣- لا تراعي المعونة المالية المتعلقة بالمناخ المساواة بين الجنسين. فلا تتجه أي معونة متعلقة بالمناخ تقريباً إلى النساء، على الرغم من أن النساء يعانين بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ[٨٣]. وهناك حاجة إلى تسريع الجهود لضمان تعميم المساواة بين الجنسين في جميع برامج تغير المناخ في جميع القطاعات، نظراً للدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في إدارة الموارد الطبيعية، والزراعة، والعمل، وتربية الماشية الصغيرة، وجمع الوقود والمياه. وسيتطلب التغلب على هذه التحديات شراكات قوية بين المنظمات البحثية والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل مواصلة تعزيز قدرة المنظمات المنفذة في مجال المساواة بين الجنسين، وبناء قاعدة أدلة بشأن المنظور الجنساني وتغير المناخ من خلال رصد وتقييم الفروق بين الجنسين في المشاركة في مشاريع التكيف ونتائجها. ويتمثل التحدي الرئيسي في عدم إشراك خبراء معنيين بالمسائل الجنسانية في البرامج الحكومية للتكيف مع تغير المناخ[٨٤].

سادساً- ما هي ضرورة التحليل الجنساني لتناول مسألة الحق في الغذاء؟

٨٤- يُعد التحليل الجنساني مهماً لفهم أسباب الجوع وسوء التغذية، وذلك بسبب دور المرأة الخاص في النظم الغذائية. وقد تم على نطاق واسع توثيق الدور الأساسي للمرأة في الإنتاج

(٨٢) البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دليل المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة، واشنطن، ٢٠٠٩، الصفحتان ٤٣٣ و٤٣٤.

(٨٣) شبكة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المساواة بين الجنسين، "التمويل المتصل بتغير المناخ لصالح النساء: نظرة عامة على إدماج المساواة بين الجنسين في المعونة المتصلة بتغير المناخ"، (٢٠١٥). http://www.oecd.org/dac/gender-development/Making-Climate-Finance-Work-for-Women.pdf.

(٨٤) Ragasa at al (2014), http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/128771.

الغذائي، وإدارة النظام الغذائي للأسرة المعيشية والتبعات الهامة للعلاقات بين الجنسين في مجال تحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا يمكن للمرأة أن تحصل بسهولة على الأصول الإنتاجية بما فيها الأراضي والمياه والبذور والآلات والماشية والائتمان والخدمات المالية الأخرى(٨٥). كما تواجه المرأة تمييزاً في الحصول على الغذاء كمستهلك فردي.

٨٥- وينبغي أن يتضمن منظور حقوق الإنسان تحليلاً جنسانياً لتحقيق الأمن الغذائي، وأن يسمح بالتركيز على المرأة كفرد، وليس على الأمة أو المجتمع المحلي أو الأسرة المعيشية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يشتمل التحليل الجنساني على تصنيفات اجتماعية أخرى تقوم مثلاً على أساس العمر، والحالة الاجتماعية، والعرق، والأصل الإثني، والطبقة الاجتماعية. ومن شأن اعتماد نهج الحق في الغذاء جنباً إلى جنب مع تحليل القاعدة الجنسانية أن يكشف عن التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين في دورات الإنتاج الغذائي وعلى مستوى الأسر المعيشية بطريقة أنسب. وترتبط قدرة الشخص على الحصول على الأغذية المغذية ارتباطاً وثيقاً بجوانب أخرى من القدرات والحقوق. فبالنسبة للنساء والفتيات، تؤثر القوانين والمعايير الاجتماعية والقيم والممارسات التمييزية أيضاً على إمكانية الحصول على الغذاء والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين تخترق المجالين الخاص والعام، وتقيد سلطة النساء والفتيات على صنع القرار. ويزيد التمييز عندما يمتزج عدم المساواة بين الجنسين بأشكال الاستبعاد الأخرى المتعلقة بالدخل أو الأصول الإثنية أو العرق.

سابعاً- الخلاصة

٨٦- وسعت المرأة وعمقت مشاركتها في الإنتاج الزراعي على مدى العقود القليلة الماضية وهي تحمل على كتفيها بشكل متزايد المسؤولية عن بقاء الأسرة المعيشية وتستجيب للفرص الاقتصادية في الزراعة التجارية. وأثارت هذه الظاهرة جدلاً حول الفجوة بين الجنسين في مجال الزراعة، حيث تقل إنتاجية المزارعات عن المزارعين، وحيث لا تزال المرأة تعاني بقدر أكبر من انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من دورها المهيمن في الإنتاج الغذائي. وتنشأ هذه الفجوة بين الجنسين بسبب الحواجز الثقافية والقانونية والاقتصادية، ويتطلب القضاء على هذا التفاوت فهماً شاملاً يستجيب للتمييز الهيكلي وللفشل في تنفيذ الحلول التي تم تجريبها. وعلى سبيل المثال، في حين شددت التنمية الدولية على توفير التدريب التقني للنساء وحصولهن على تكنولوجيات زراعية جديدة، لم تركز بالقدر الكافي على منح المرأة ما يلزم من حقوق فيما يتعلق بملكية الأراضي وتزويدها

(٨٥) المرجع السالف الذكر، منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة – سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية".

بالموارد المالية الكافية[٨٦]. وعلاوة على ذلك، لا يراعي هذا الحل التقني والاقتصادي المسؤولية التي تتحملها المرأة فيما يتعلق بالأمن الغذائي للأسر المعيشية، أي توفير الغذاء للأسرة والمجتمع المحلي.

٨٧- ويتطلب سد الفجوة بين الجنسين في مجال الزراعة وضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين. ويعتبر ضمان الحقوق في الأراضي وتعزيز حقوق الفتيات والنساء في الحصول على التعليم والحماية الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار بطريقة ذات مغزى أمراً حاسماً لتعزيز دور المرأة الحيوي في النهوض بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقد ثبت أن زيادة فرص حصول المرأة على الأصول والسيطرة عليها تؤثر تأثيراً إيجابياً على نتائج التنمية البشرية الهامة، بما في ذلك الأمن الغذائي للأسرة المعيشية وتغذية الطفل والتعليم ورفاه المرأة نفسها ووضعها داخل البيت والمجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن تزويد النساء بالأدوات والموارد الأساسية لا يتطلب استثماراً كبيراً من حيث الموارد ولكن يمكن أن يكون له أثر كبير على الاقتصاد الرسمي. وسيؤدي احترام وحماية وإعمال حقوق المرأة حتماً إلى حل المشاكل الأوسع نطاقاً في النظم الغذائية بصفة عامة ويمكن أن يساعد المجتمعات المحلية على تحقيق نتائج إنمائية أفضل.

٨٨- وتقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية:

من أجل التصدي للتمييز ضد المرأة من حيث فرص العمل المتساوية، ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) الاعتراف بالعمل غير المأجور في مجال الرعاية وفي المنزل الذي تقوم به المرأة والحدّ منه وإعادة توزيعه، لإتاحة مزيد من الفرص أمام المرأة لدخول سوق العمل؛

(ب) ضمان الاستثمار في الحماية الاجتماعية الأساسية والخدمات والهياكل الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية وتوفير خدمات رعاية الطفل، بما يتيح للنساء المشاركة في العمل المأجور؛

(ج) وضع تدابير شاملة للتصدي للتمييز والعنف في مكان العمل وضمان تنفيذ هذه التدابير على المستوى المحلي؛

(د) ضمان وجود سياسة سليمة وتوافر بيئة مواتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الزراعة، بما في ذلك توفير التدريب للنساء وضمان مراعاة احتياجاتهن الخاصة؛

(هـ) ضمان استفادة المرأة العاملة في صيد الأسماك وتربية الماشية من الاستحقاقات والمرافق والخدمات التي توفرها الدولة على قدم المساواة مع الرجل؛

(٨٦) Anna Applefield and Jiwon Jun, Working with Women: An Essential Component of Global Food Security and Agricultural Development, 38 A Letcher F. World Aff. 185, 186 (2014).

(و) ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع التدابير الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره وتشجيع صناع السياسات على العمل مع كل من النساء والرجال ومراعاة الآراء التي تبديها المرأة على جميع المستويات؛

(ز) زيادة إمكانية حصول المرأة على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، لأن المرأة عموماً أقل حظاً من الرجل في الحصول على المعلومات اللازمة لمساعدتها على التكيف، وتعزيز الرفاه وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ؛

(ح) العمل على تسريع الجهود المتصلة بالمعونة المالية، من أجل ضمان تعميم المساواة بين الجنسين في جميع برامج تغير المناخ في مختلف القطاعات.